

مركبات العربية بين الوضع والاستعمال (تأصيل و تحرير)

♦ د. إسلام عبد الرحمن مساعد (*)

مقدمة:

وبعد: فهذا حديث في: «الوضع»، نتناول فيه جانباً قلماً عُولج وفُحص عنه، ولا سيما في الأعرص المتأخرة؛ ذلك هو: أوقوف على جلية أمر «المركبات» وماهيتها؛ أموضوعة هي؟، أم أن جل أمرها موكول للاستعمال؟.

وأياً ما كان شأنها، فإنه قد حفزني إلى درسها حافزان: واحد راجع إلى طريقة تناولها في القديم. وآخر مُناهض لـضؤولة وزن النظام الباطني للغة ولحطيطة قدره عند أغلب اللسانيين المحدثين.

وإليك البيان:

أما حافزنا الأول، فذلك أنك لا تكاد تقف في تصانيف الأولين من هذا الأمر على كلمة بالغة، ولا قولة فصل، نعم، وحاشاي أن أتطال وأزعم أن علماءنا الأولين لم يلموا به رأساً، ولم يدلوا فيه برأي، ولم يكن لهم فيه سهم، كلاً، بيد أنه وإن كان لبعضهم حوله تطواف وضرب من ملابسة، فإن القول فيه قد جاء منثوراً مبنوياً في تأليفهم تفاريق.

فها هو الإمام «السيوطي»، أبلغ من تطرق إليه من الأقدمين - على ما أحسب - ، لم يزد على أن أومض له في «مزهره»^(١)، فراح ما أورده فيه مقتضبا كمدقة الشارب، لا يشفي أواماً، ولا يزيد الحائم إلا حياماً.

(*) باحث من العراق.

(١) يُنظر: ٤٣/١، ٤٥ - ٤٧.

وأما الحافز الآخر، فكان مناقضة مني لأهتضام غالب المحدثين لأمر النموذج الصوري للغة، إذ إنه على ما لبحث المنوال التجريدي للمركبات، كما أظهره ثلثة من الأوّلين وقليل من الآخرين، من أهمية وعظيم خطر، لا في العربية وحدها، بل في اللغات بأجمعها -: فإنّه قد أغفل درسه، وأصابه حيفٌ كبير على مدى حقب طويلة من لدن تأسيس اللسانيات الحديثة إلى العشريّات الأخيرة من القرن العشرين، حيث أخذته كثير من المدارس اللغوية وراءهم ظهرياً، وحجروا بحثهم على مجال الاستعمال.

من أجل ذلك أحببت أن ألمّ شعث أمر المركبات في لسان العرب، وأن أضمّ شعاعه، وأن أحرّر - بوسعي وطاقتي - القول في بيان طبيعتها. فأنظر ما حديث الوضع !.

وههنا بقية ينبغي أن يُبصّر فيها، وهي أن التناول لم يك مقصوراً على آراء النحويين واللغويين فقط، بل أفاد من كلام علماء الإسلام على تنوع علومهم؛ إيماناً بأن العلوم الإسلامية كالجسد الواحد، وتهدف لغاية واحدة، ويفسر بعضها بعضاً، وأن بينها وبين مناهج درسها كثيراً من وجوه التأثير والتأثر. وكذلك قد صاحب هذا ملامحة وأسترواح إلى ما يناسب الغرض مما جاء به الدرس الحديث وإلمام بشيء منه.

وقد كان هذا كله من خلال الاعتماد بشكل أساسي على منهجي: «الاستقراء»^(٢)،

(٢) (الاستقراء) هو: «الحكم على الكلي بما يوجد في جزئياته جميعها، وهو (الاستقراء الصوري) الذي ذهب إليه (أرسطو) وسماه (الإيباجوجيا). أو الحكم على الكلي بما يوجد في بعض أجزائه، وهو (الاستقراء القائم على التعميم). وعلى الأخير أعتمد (المنهج التجريبي)، فهو ينتقل من الواقعة إلى القانون، و مما عرف في زمان أو مكان معين إلى ما هو صادق دائماً و في كل مكان «أهـ».

و«التحليل»^(٣)، حيث تجمع الآراء، وتفسر وتحلّل، ثم يوازن بينها للترجيح. وليس ذلك بمانع من الاستفادة من المناهج البحثية الأخرى التي تلائم الغاية كذلك.

أولاً- بيان مفاهيم «المركب» و«الوضع» و«الاستعمال»:

إذا كان الأكتفاء في تعرّف «المفاهيم العلمية» بمفهوماتها المعهودة في العرف العام، وعدم ربطها بخطّ فكريّ محدد؛ يمثل خلا منهجياً يفضي إلى

مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفيّ ص ١٢. ويعرفه (د. فريد الأنصاري) [١٩٦٠ - ٢٠٠٩م] بأنه: «تتبع الجزئيات المتجانسة في شيء ما، قصد تركيب صورة كلية منها؛ لإنتاج قاعدة؛ أو تعميم حكم. فإذا كان تتبع شاملاً لكل الجزئيات؛ سُمي ذلك: بـ (الاستقراء التام). وإذا كان التتبع مهملاً لبعضها؛ سُمي: بـ (الاستقراء الناقص) «أهـ. أبجديات البحث في العلوم الشرعية ص ١٨٦.

(٣) (المنهج التحليلي) هو: «منهج يقوم على دراسة (الإشكالات) العلمية المختلفة (تفكيكا)، أو (تركيبا)، أو (تقويما). فإذا كان الإشكال (تركيبية مغلقة)، قام المنهج التحليلي بتفكيكها، وإرجاع العناصر إلى أصولها. أما إذا كان الإشكال (عناصر مشتتة)، فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولاً ما، أو قواعد معينة. كما يمكن أن يقوم (المنهج التحليلي) على (تقويم) إشكال ما.

فهو، إذن، يتلخص في: عمليات ثلاث - قد تجتمع كلها أو بعضها في العمل الواحد، وقد تنفرد إحداها ببناء البحث - وهي حسب الترتيب المنطقي للبحث العلمي: (التفسير / التفكيك)، و(الاستنباط / التركيب)، و(النقد / التقويم) «أهـ. د. فريد الأنصاري: أبجديات البحث في العلوم الشرعية ص ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٩٣، (مجموعاً مما تفرق في عبارة المصنف).

اللَّبْس والخلط في سير الدرس ونتائج^(٤) - فإنَّ التَّنَاول الموضوعي - بكلِّ ما يقدِّمه من ضوابط وقيود - يفرض علينا - ولوعلى سبيل الاختصار واللمحة الدالة - بيان مفاهيم: «المركب»، و«الوضع»، و«الاستعمال».

أ - مفهوم المركب:

«المركب» مصطلح دائر في عدد من العلوم مستعمل فيها. فأما «المناطقة» و«الأصوليون» فمتفقون على تعريفه بأنه: «ما دلَّ جزؤه على جزء المعنى المستفاد منه حين هوجزؤه»^(٥). وأما «النحويون» ف«المركب» في عرفهم خاصة: ما كان أكثر من كلمة^(٦).

وقيد الإمام «الرَّضِيّ» تعريف «المركب»؛ بأنه: «ما يدل جزؤه على جزء معناه، وأحد الجزأين متعقِّب للآخر»^(٧).

وتقيد «الرَّضِيّ» أحد الجزأين بالتقدم على صنوه تقيد في غاية التحرير؛ إذ به يسلم التعريف من الاعتراض ببعض الصيغ التي تحوي جزأين وهي في العرف لا تعد مركبة؛ من نحوصيغ: (الفعل الماضي)، و(الجمع)، و(التصغير)، و(أسم الفاعل)، و(أسم المفعول)، و(أسم الآلة)، وذلك أن كلاً من هذه الصيغ كلمة واحدة بلا خلاف، إلا أنها من جهة أخرى قد تعد كل منها مركبة من جزأين

(٤) يُنظر: د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة ص ٢٥٣.

(٥) الرَّكْبِيّ: البحر المحيط في أصول الفقه ٤٣/٢. ويُنظر كذلك: ابن سينا: الشفاء: المنطق (المدخل) ٢٤/١؛ الرازي: المحصول في علم أصول الفقه ٣٠١/١؛ والرَّضِيّ: شرح كافية (ابن الحاجب) ٥/١، ١٠؛ والجرجاني: التعريفات ص ٢٩٤؛ والكفوي: الكليات، ص ٨٢٨، ٨٢٩؛ و التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ٤٢٣/١ - ٤٢٥.

(٦) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٥١/١، ٥٢.

(٧) الرضيّ على الكافية ١٠/١.

أيضاً، من قَبَل أنَّ الحدث الذي هومدلول الحروف المرتبة في كل منها جزء معني، وأن الإخبار عن حدوث هذا الحدث، الذي هومدلول الوزن الطارئ على كل منها جزء ثان للمعنى. ومن ثم لولا هذا القيد المذكور لما سلم حد المركب من الاعتراض بهذه الصيغ.

ذلك، ومما يزيد هذا المعنى كُشْفًا ويكسبه لطفًا، هوما ذكره «الرَّضِيّ»: - من أن «المركب» يطلق على معنيين:

الأول: يطلق على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر؛ كما يقال في: (ضرب زيد) مثلاً: إنَّ «زيداً» مركب إلى «ضرب»، و«ضرب» مركب إلى «زيد»، فهما مركبان، أي: مضموم بعضهما إلى بعض.

والثاني: يطلق على المجموع؛ فيقال: (ضرب زيد)، مركب من «ضرب» ومن «زيد»^(٨).

ومن ثمَّ يتحصَّل من ذلك وجوب التفرقة بين داليتين يدل عليهما لفظ «المركب»؛ هاتان الدالتان هما: (التركب إلى) و(التركب من):

أما الأول: فيقصد به تركيب الجزء مع غيره، إذ يعبر عن علاقة الجزء بالآخر داخل البنية حين تكون البنية ثنائية، أو بجميع الأجزاء إذا تكونت البنية من أكثر من جزأين.

وأما الثاني: المركب نفسه، حيث يعبر عن علاقة الكل بالأجزاء المكونة له.

وقد أورد «الرَّضِيّ» مثلاً يبيِّن به الفرق بين هذين المعنيين؛ وهولفظ: «زوج»؛ حيث يدل على داليتين: الأولى: دلالته على أحد العنصرين بالنسبة لصنوه؛ من نحوقولك لأحد الخفين هوزوج، أي زوج للآخر، وبهذا المعنى ورد قوله تعالى:

(٨) الرضيّ على الكافية ٣٩/١. ويُنظر: الشريف الجرجاني: حاشية على شرح الرضيّ على الكافية ص ١٦.

(ثمانية أزواج)^(٩). والدلالة الأخرى: دلالة على المركب بأكمله، من نحو قولك للخفين معاً زوج، أي زوج في نفسه. ومن اللافت حقاً أن الدراسات البنيوية الأوروبية والأمريكية لم تهتد إلى ضرب ثالث عدا هذين الضربين من التركيب^(١٠).

وعلى كل حال، فإن المركبات تنقسم قسمين: مركبات كلامية، ومركبات غير كلامية. والمقصود هنا في هذا البحث المركبات الكلامية، أي المركبات القائمة على الإسناد، إذ هذا المركب الإسنادي هو الذي تصدر عنه صور الكلام كافة وإليه ترجع؛ يقول «الشاطبي»: «التركيب كلها راجعة - عند الاعتبار - إلى جملتين: جملة أسمية، وهي المصدرة بالأسم، وهي جملة المبتدأ والخبر؛ وجملة فعلية، وهي المصدرة بالفعل، وهي جملة الفعل والفاعل. وإلى هاتين الجملتين ترجع التركيبي الإفادية كلها»^(١١).

ب - مفهوم الوضع:

«الوضع» في اصطلاح علماء الإسلام: الأصوليين واللغويين وغيرهم: «يقال بالأشترك: - على: جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كتسمية الولد (زيداً)، وهذا هو الوضع اللغوي. وعلى: غلبة استعمال اللفظ في المعنى حتى يصير أشهر فيه من غيره، وهذا هو وضع المنقولات الثلاثة: الشرعي؛ نحو: (الصلاة). والعرفي؛ نحو: (الدابة). والعرفي الخاص؛ نحو: (الجوهر والعرض) عند المتكلمين»^(١٢).

(٩) [الأنعام: ١٤٣].

(١٠) يُنظر: د. محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص) ٢٠١/١. (١١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية ٥٨٩/١. (١٢) القرآني: شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول ص ٢٤. و يُنظر: الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه ٥، ٤/١.

هذا، ولم يقتصر العلامة «الرضي» على ذلك التعريف، بل ضبط مفهوم «الوضع»، وزاده تحريراً على عادته في الغوص على جواهر الأشياء وعللها، فذكر شرطاً أساسياً هو مدار الأمر في «التواضع»، ألا وهو «القصد»، وهذا الشرط وإن كان مفهوماً من الحدود السابقة بـ «دلالة الألتزام»^(١٣)، فإن «الرضي» قد ذكره صريحاً بـ «عبارة النص»^(١٤)؛ تأكيداً على أهميته وخطره، إذ بدونه كما ذكر - لا ينعقد «الوضع» ولا يقبل، وبه يخرج ما يأتي به الطغام من تغييرات ولحون ويَطْرَحُ؛ يقول «الرضي»: «والمقصود من قولهم: (وضع اللفظ): جعله أولاً لمعنى من المعاني، مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم، فلا يقال - إذا أستعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول -: إنك واضعه، إذ ليس جعلاً أولاً. بل لوجعلت اللفظ الموضوع لمعنى: لمعنى آخر مع قصد التواطؤ - قيل: إنك واضعه. كما إذا سميت بـ (زيد) رجلاً. ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها. ومحرفات العوام، على هذا، ليست ألفاظاً موضوعة

(١٣) (دلالة الألتزام) هي: دلالة اللفظ على معنى آخر خارج عن معناه لازم له عقلاً أو عرفاً، من نحو دلالة (العشرة) على الزوجية ألتزاماً؛ يُنظر: المحصول في علم أصول الفقه ٢٩٩/١؛ و البحر المحيط في أصول الفقه ٣٤/٢.

(١٤) (عبارة النص) هي: «أحد أقسام كيفية دلالة اللفظ على المعنى، وهي دلالة اللفظ على المعنى المتبادر فهمه من نفس صيغته، سواء كان هذا المعنى هو المقصود من سياقه أصالة أو تبعاً، و يطلق عليه: المعنى الحرقي للنص، أي الاستفادة من مفردات الكلام و جملة «أهم التعريفات ص ٢٢٣.

فيه، لعدم قصد المحرّف الأول إلى التواطؤ^(١٥).
فـ «الرضي» - كما ترى - يحدّد بدقة ما يندرج تحت الوضع، وينفي ما يبدو أنه منه لأنعدام نية القصد، كأستعمال ألفاظ بعد وضعها في معنى أول، أو ألفاظ حرّفت على ألسن الناس.

هذا، و«الوضع» قسمان: شخصي، ونوعي. أما «الشخصي»، فهو: ما يُعمد فيه إلى لفظ بعينه لمعنى من المعاني، أي: تعيين اللفظ بخصوصه للمعنى، من نحو قولهم: هذا اللفظ موضوع لكذا؛ ك: (زيد)، و(إنسان).

وإما «النوعي»، فهو: ما يكون فيه تعيين اللفظ الموضوع لا بخصوصه للمعنى، بل يكون داخلاً تحت قانون كلي وقاعدة عامة. وهذا «الوضع النوعي» على ثلاثة أضرب^(١٦):

- الأول: وضع خاص لموضوع خاص، كأعلام أجناس الصيغ من (فعل يفعل) وغيرها من جميع الهيئات الممكنة من صيغة (ف ع ل).

- والثاني: وضع عام لموضوع خاص، كوضع عامة الأفعال، فإنها موضوعة بملاحظة عنوان كليّ بخصوص نسبة جزئية.

- والثالث: وضع عام لموضوع عام، كالمشتقات مثل: أسم الفاعل، وأسم المفعول، وغيرها، فإنها

(١٥) شرح كافية (أبن الحاجب) ٤/١، ٥.

قد نبّه (أبن يعيش) أيضاً على أن تحريفات العوام ليست من التواضع في شيء؛ لأنعدام نية التواطؤ؛ بقوله: «اللفظة إذا صُحِّفَتْ، و فهم منها مُصَحَّفَةٌ معنى ما - فلا تسمى كلمة صناعية؛ لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع» أهـ. شرح المفصل ٥٢/١.

وهو ما كرّره (أبو حيان) من بعد، إذ يقول: «واللفظ المصحّف إذا فهم منه معنى، فكل هذا لا يسمى كلمة؛ لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع» أهـ. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٩/١.

(١٦) يُنظر: الكليات ص ٩٣٤.

موضوعة بقوانين كلية لا على وجه الخصوص. وكذلك يترجّح أندراج (المركبات) تحت هذا النوع أيضاً، كما سيتبين.

وقد كانت القسمة العقلية تقتضي قسماً رابعاً، وهو وضع خاص لموضوع عام، إلا أنه لا يتصور؛ إذ الجزئي لا يكون وجهاً من وجوه الكلي، كي يتوجه العقل به إليه، فيتصوره إجمالاً.

وخالصة القول: إن مفهوم «الوضع» عند العلماء هو: التواطؤ المقصود على تخصيص لفظ للدلالة على معنى، سواء أفرّد هذا اللفظ بذاته في التخصيص، أم أُدرج في الضابطة الكلية الدالة على التخصيص.

ج - مفهوم الاستعمال:

«الاستعمال» في الاصطلاح يطلق بإطلاقين:

الأول إطلاق عام، ويقصد به: التلفظ باللفظ من أجل إخطار معناه على ذهن السامع، فهو - كما عرّفه بعضهم -: «إطلاق اللفظ وإرادة مسماه بالحكم، وهو الحقيقة؛ أو غير مسماه لعلاقة بينهما، وهو المجاز»^(١٧). أو هو - كما في «الكليات» -: «إطلاق اللفظ وإرادة المعنى». وهو من صفات المتكلم^(١٨)، ومن ثم كان عبارة عن: «كيفية استخدام أبناء اللغة لعوائدهم الكلامية،.... واختيارهم عنصراً ما (كلمة أو تعبيراً إلخ) دون غيره عند وجود أكثر من عنصر واحد يجوز استخدامه»^(١٩).

والإطلاق الثاني إطلاق خاص، يُعنى به: «مجموعة القواعد المثبتة نسبياً، والمستخدم لدى أكبر عدد ممكن من المتكلمين، في لحظة معطاة،

(١٧) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول ص ٢٤.

(١٨) المصدر السابق، ص ٩٣٤.

(١٩) د. رمزي بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية ص

٥٢١.

وفي وسط اجتماعي محدد»^(٢٠). فالاستعمال بهذا الإطلاق هو الكلام الشائع المطرد على ألسنة الناس من لغتهم في مقابل النادر والشاذ^(٢١).

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع، نعني الكثير الفاشي في لسان العرب، هو الذي أستخلص منه نحائنا الأولون - بعد تقيده بقيدي الزمان والمكان^(٢٢) - أصول العربية وقواعدها. أما فيما

(٢٠) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص ١٦٠.

(٢١) يقول (أبن جني): «أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التابع و الأستمرار.... وأما مواضع (ش ذ ن) في كلامهم، فهو التفرق و التفرد..... هذا أصل هذين الأصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما أستمر من الكلام في الإعراب و غيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وأنفرد عن ذلك إلى غيره - شاذًا؛ حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما «أهم. الخصائص ١/٩٦، ٩٧ (بحذف).

هذا، وهناك من النحاة من سوَّى بين الشاذِّ والنادر، ومنهم قصر الشاذِّ على ما خرج عن بابه في الشعر، وقصر النادر على ما خالف المطرد في الكلام. لكن عند التحقيق يتضح أن «بين الشاذِّ والنادر عمومًا من وجه، فما خالف القياس، و قلَّ وجوده - شاذٌّ و نادر. و ما خالف، و كان كثيرًا - شاذٌّ فقط. و ما قلَّ، و لم يخالف - نادر فقط «أهم. إبن جماعة: حاشية على (شرح الجاربردي) على (شافية أبن الحاجب) ١/٢٠.

ويُنظر تحريرًا دقيقًا لمصطلح (الشاذ) في العربية و بيانًا لأقسامه؛ في: الخصائص ١/٩٧ - ١٠٠؛ والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية ١/١٩٠؛ ٤/٦٤، ٢٩٣؛ ٧/٤٢٦؛ ٩/٤٤٦.

(٢٢) أما (القيد الزماني) فنهاية (القرن الثاني الهجري) فيما يخص عرب الحواضر و الأمصار، ونهاية (القرن الرابع الهجري) فيما يخص عرب البوادي و الفياضي. وأما (القيد المكاني) فمحصور في المواضع التي لم يختلط أهلها بغير العرب؛ لبعدهم من الأختلال و الفساد. يُنظر: الفارابي: الحروف ص ١٤٦، ١٤٧؛ و الخصائص:

بعد ذلك، أي بعد عصور الأحتجاج و إلى يوم الناس هذا - فإنَّ «الأستعمال» - مهما كثر و شائع و فشيء - فلا أعتداد به، بله أن تُبنى منه قواعد جديدة، هيهات، و ما ذلك إلا لفساد الألسن و تبدلها، إذ لو أعتدَّ به لهدمت الأصول الثابتة و بطلت القوانين المستقرة من لسان العرب. وهذا خلافًا لأتباع بعض الأتجاهات اللسانية الحديثة التي تقبل «الأستعمال» أيًا كان، وحيثما كان.

ثانيا - مدخل:

لم يعرض «سيبويه» لهذه القضية كفاً، ولم يأت لها ذكر في «كتابه» صراحة، وإنما وردت إشارات فيه قد يفهم منها على سبيل الظن و التقريب، لا القطع و اليقين، أن المركبات - عنده - موضوعة، و أن لها «مُثلاً» محفوظة؛ فمن ذلك قوله: «كيف أنت و زيد»، و «أنت و شأنك»، مثالهما واحد؛ لأن (الأبتداء) و (كيف) و (ما) و (أنت) -: يعمَلَن فيما كان معناه (مَع)، بالرفع، فيحسن، و يُحْمَلُ على (الابتداء)، كما يُحْمَلُ على (الأبتداء)^(٢٣).

وذكرها كذلك في موضع آخر - أعني: (المثُل) التي تنتظمها التراكيب على ما نحسب -: في (باب ما ينتصب على المدح و التعظيم أو الشتم)؛ حيث يقول: «وإنما فرقوا بين العطف و الصفة؛ لأن الصفة تجيء بمنزلة الألف و اللام، كأنك إذا قلت: (مررتُ بزيد أخيك)، فقد قلت: (مررتُ بزيد الذي تعلم)..... و إذا قلت: (مررتُ بقومك كلهم)، فأنت لا تريد أن تقول: مررتُ بقومك الذين من صفتهم

٥/٢؛ و مجلة مجمع اللغة العربية (بالقاهرة): [الغرض من قرارات المجمع، و الأحتجاج لها] ١/٢٠٢؛ و الأستاذ (عباس حسن): اللغة و النحو بين القديم و الحديث ص ٢٤، ١٢٩.

(٢٣) الكتاب ١/٣٠٢.

كذا وكذا،.... وعلى هذا المثال جاء (مررتُ بأخيك زيد)، فليس (زيد) بمنزلة الألف واللام^(٢٤).

فكان «سيبويه» يشير إلى أن للجمل مُثلاً كما أن للصيغ مُثلاً، أو بتعبير آخر: كما أن للصيغ أوزنا وبنى، فإن للجمل قوالب وهيئات كذلك. وعلى كل حال، ما فهمناه من كلام «سيبويه» هنا: - يحمل على الأستئناس، فهو ظن كما ترى.

وكيف دار الأمر، فإن العلماء من بعد كانوا من هذه القضية على فرقتين - لكُلٍّ منهما أنصار وحماة، وحفظة ورعاة -:

- فرقة ترى: أن المركبات ليست بموضوعة، وأنها راجعة للأستعمال.

- وفرقة ترى: أن المركبات موضوعة، كما وضعت المفردات.

ثالثاً - فرقة المانعين من تصور وضع المركبات:

أما المانعون، فحجتهم أنه لما لم يتكلم علماء اللغة في المركبات، ولا في أنواع تأليفها، كما تكلموا في المفردات: = دل ذلك على أنها غير موضوعة، إذ لو كانت موضوعة، لتوقف أستعمال الجمل على النقل عن العرب، فظهر بذلك أن الأمر في المركبات موكول للمتكلم بخلاف المفردات^(٢٥).

هذا، والمنع أختيار «الإمام فخر الدين الرازي»؛ حيث ذهب إلى أنه من المحال أن يتوقف العلم بالمعاني المركبة على معرفة كونها موضوعة، وإلا لزم الدور^(٢٦)، وإنما العلم بها يتوقف على إدراك المعاني الجزئية لمفردات التركيب المخصوص،

(٢٤) المصدر السابق ١٩٤/٢ (بحذف).

(٢٥) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٧/٢؛ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٣/١.

(٢٦) (الدور): «هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف (أ) على (ب)، وبالعكس. أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمّر، كما

وإدراك النسب الذهنية بينها. إفادة المركبات لمعانيها - على ما يرى الإمام - عقلية، بخلاف إفادة المفردات لمعانيها، فإنها وضعية؛ يقول «الرازي»: «لا نسلم أن الألفاظ المركبة لا تفيد مدلولها إلا عند العلم بكون تلك الألفاظ المركبة موضوعة لذلك المدلول.

بيانه: أننا متى علمنا كون كل واحد من تلك الألفاظ المفردة موضوعاً لتلك المعاني المفردة، وعلمنا - أيضاً - كون حركات تلك الألفاظ دالة على النسب المخصوصة لتلك المعاني، فإذا توالت الألفاظ المفردة بحركاتها المخصوصة على السمع: - أرسمت تلك المعاني المفردة مع نسبة بعضها إلى بعض في الذهن. ومتى حصّلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن: - حصل العلم بالمعاني المركبة لا محالة. فظهر أن أستفادة العلم بالمعاني المركبة لا تتوقف على العلم بكون تلك الألفاظ المركبة موضوعة لها»^(٢٧).

يتوقف (أ) على (ب)، و (ب) على (ج)، و (ج) على (أ)، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه: هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبين، إن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه «أهـ. التعريفات ص ١٧٣.

ويُنظر تحريراً جيداً لمفهوم (الدور) في: الكليات ص ٤٤٧، ٤٤٨.

(٢٧) المحصول في علم أصول الفقه ٢٦٩/١. وألح لذلك (الإمام الرازي) كذلك في [التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ١/٣٤]: حيث يقول:

«إفادة المفردات لمعانيها إفادة وضعية، أما التركيبات فعقلية، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها، ثم يتوصل بتلك التركيبات العقلية إلى العلم بتلك المركبات» أهـ.

ويُنظر كذلك: الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٣٦؛ والقراي: نفائس الأصول في شرح المحصول ٢/٥٥٢، ٦٤٤، ٧٥٥.

وهو مذهب «أبن مالك» أيضا؛ إذ يقول: «إن دلالة الكلام عقلية، لا وضعية، وأحتج له في (الفيصل على المفصل)»^(٢٨) بوجهين:

أحدهما: أن من لا يعرف من الكلام العربي إلا لفظين مفردين صالحين لإسناد أحدهما إلى الآخر – فإنه لا يفتقر عند سماعهما مع الإسناد إلى مُعَرَّفٍ لمعنى الإسناد، بل يدركه ضرورة.

وثانيهما: أن الدال بالوضع لا بد من إحصائه، ومنع الأستئناف فيه، كما كان ذلك في المفردات والمركبات القائمة مقامها، فلو كان الكلام دالا بالوضع، وجب ذلك فيه، ولم يكن لنا أن نتكلم بكلام إلا بكلام سبق إليه، كما لا يستعمل في المفردات إلا ما سبق أستعماله، وفي عدم ذلك برهان على أن الكلام ليس دالا بالوضع»^(٢٩).

ونقل «أبن إياز»^(٣٠) المنع عن شيخه «سعد

الدين المغربي»^(٣١) كذلك، إذ يقول شيخه: «واضح اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات، بل ترك الجمل إلى أختيار المتكلم، يبيّن ذلك لك: أن حال الجمل لو كانت كحال المفردات في الوضع، لكان أستعمال الجمل، وفهم معانيها، متوقفا على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك، ولوجب على أهل اللغة أن يتتبعوا الجمل، ويودعوا كتبهم، كما فعلوا بالمفردات. [ولأن المركبات دلالتها على معناها التركيبي بالعقل لا بالوضع؛ فإن من عرف مسمى (زيد)، وعرف مسمى (قائم)، وسمع (زيد قائم) بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى الكلام، وهونسبة القيام إلى زيد.

نعم يصحّ أن يقال: موضوعة، بأعتبار أنها متوقفة على معرفة مفرداتها التي لا تستفاد إلا من جهة الوضع، ولأن للفظ المركب أجزاء مادية، وجزءا صوريا وهوالتأليف بينهما^(٣٢)، وكذلك

(٢٨) كأنّ (الزركشي) هنا أختصر أسم كتاب (أبن مالك) هذا، إذ قد علمت من أحد الفضلاء أن (الزركشي) ذكر في (التذكرة النحوية) – ولم أصل إليها -: أن لـ (أبن مالك) شرحا لـ (مفصل الزمخشري) بعنوان: (الفيصل في رأب ثأى المفصل). كما أن (الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) ذكر في مقدمة تحقيق [كتاب الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير) ١/٥١، ٥٢]: أن لـ (أبن مالك) رسالة صغيرة في (شرح أبنية الأسماء في المفصل)، و أنها موجودة في (المكتبة الظاهرية) برقم (١٥٩٣). ولست إخال أدري أهذه الرسالة هي شرح (أبن مالك) الذي أوماً إليه (الزركشي) أم هما شرحان مختلفان؟.

(٢٩) البحر المحيط في أصول الفقه ٧/٢. هذا، و نقل (الإمام السيوطي) ذلك النص بلا تغيير؛ يُنظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ١/٤٥، ٤٦.

(٣٠) (ابن إياز): هو (أبو محمد، الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي، جمال الدين)، [... - ٦٨١هـ]. من نحاة المدرسة البغدادية المتأخرة، تولى مشيخة النحو في المدرسة المستنصرية. من مصنفاته: [إيجاز التعريف في

علم التصريف]، و [كلام في إعراب أبيات مشكلة في شعر المتنبي]، و [الإسعاف في علم الخلاف]؛ يُنظر في ترجمته: الفيروز آبادي: البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة ص ١٢٢. (٣١) (سعد الدين المغربي): هو (أبو عثمان، سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي البنياني النحوي المالكي)، [... - ... هـ]. روى عنه (الشرف الدمياطي)، وقال: رأيته ببغداد يقرئ النحو، وكان (الدمياطي) ببغداد في سنة خمسين وستمائة. من مصنفاته: [شرح الجزولية]؛ يُنظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/٥٧٧.

(٣٢) (المادي): ما يتعلق بالمادة وحدها. و(الصوري): ما يتعلق بالصورة وحدها. و«(المادة): ما به يتكون الشيء، كالرخام الذي يصنع منه التمثال. وتقابل (الصورة): و هي الشكل الذي يحدد الشيء؛ كشكل التمثال. هناك تقابل بين المادة والصورة في المحسوسات؛ كمادة الجسم و صورته. وفي المعقولات؛ كمادة الأستدلال و صورته «أه. مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي ص ١٦٣.

لمعناه أجزاء مادية وجزء صوريّ، والأجزاء المادية من اللفظ تدل على الأجزاء المادية من المعنى، والجزء الصوري منه يدل على الجزء الصوريّ من المعنى بالوضع^(٣٣)»^(٣٤).

والقول بالمنع هو ما ذهب إليه الشيخ «خالد الأزهرّي»^(٣٥) كذلك، وأستدل على منع كون المركبات موضوعة ببعض القول السالف للشيخ «سعد الدين المغربي»^(٣٦).

رابعا - فرقة المجوزين تصور وضع المركبات:

وأما الفرقة التي ترى أن المركبات موضوعة، فمستندهم أن العرب حجرت في التراكيب كما

وقيل (الصورة): كيفية حادثة في العقل، كآلة و كالمراة لمشاهدة ني الصورة. وقيل: عبارة عن هيئة حاصلة للجسم بعد تأليف الأجزاء. يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/١١٠٠؛ والتعريفات ص ٢١٠.

(٣٣) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوع، وإنما نقلناه من: البحر المحيط في أصول الفقه ٧/٨، وهو موجود كذلك في: المزهرة ١/٤٦.

ولعل ذلك بسبب أنه قلما توجد لكتاب (أبن إياز) هذا نسخة صحيحة كاملة؛ يُنظر ما قاله (الفيروز آبادي) عن اضطراب نسخ ذلك الكتاب في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٢٢.

(٣٤) المحصول في شرح الفصول (الفصول الخمسين لابن معطي) ٣/١.

(٣٥) (خالد الأزهرّي): هو (أبو الوليد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين)، [٨٣٨ - ٩٠٥هـ]. يعرف بالوقاد، درس في الأزهر الشريف، ولذلك نسب له، برع في علوم المنقول والمعقول، إلا أن النحو كان أكبر علومه. من مصنفاته: [موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب]، و[الزبدة في شرح البردة]، و [الألغاز النحوية]؛ يُنظر في ترجمته: السخاويّ: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٣/١٧٢.

(٣٦) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ١/١٦. ويُنظر أيضا: ١/٢٠.

حجرت في المفردات، فوضعت للمركبات قوانين لا يجوز تغييرها، وأنها متي غيّرت حكم عليها بأنها ليست من كلامهم. وهذا المذهب هورأي الجمهور على ما عراه بعضهم .

وأظهر من تبني هذا الرأي قاضي القضاة «عبد الجبار»^(٣٧)، فقد صرح بلا جمجمة أن التراكيب موضوعة محددة، شأنها في ذلك شأن المفردات؛ حيث يقول: «وأما اللغات فمحفوظة لا محالة، وكذلك النحو»^(٣٨).

وقد برهن «قاضي القضاة» على ذلك: بأنه لما كان الكلام لا يحصل مفيدا إلا بالمواضعة، بدليل أن العربي إذا جهل مواضعة الفرس منعه ذلك من معرفة ما يستفاد بالفارسية^(٣٩)؛ وكذلك أنه لما كان المعنى الواحد لا يصح أن ينقسم أنقسام الأغراض والفوائد من أمر أو نهي أو خبر أو استخبار، من جهة أن المواضعة محال أن تقع على صياغة واحدة في الفوائد كلها - فإنه يتبين بهذين الأمرين وجوب شمول المواضعة لكل ضروب الكلام في دلالاته وتراكيبه، وأنه لولا ذلك لما أمكن التعبير عن الأغراض والوجوه، ولم يصح حصول الفائدة بحال؛ يقول: «المواضعة لا تصح أن تقع على صيغة واحدة في الفوائد كلها،

(٣٧) (عبد الجبار): هو (أبو الحسن، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الأسد آبادي، عماد الدين)، [...] - ٤١٥هـ]. من علماء الأمة الكبار وأذكيائها، وإليه أنتهت رئاسة المعتزلة حتى صار شيخها و عالمها غير مُدافع. من مصنفاته: [المحيط بالتكليف]، و [تنزية القرآن عن المطاعن]، و[تثبيت دلائل النبوة]؛ يُنظر في ترجمته: تاج الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ٥/٩٧؛ وأبن المرتضى: طبقات المعتزلة ص ١١٢.

(٣٨) المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن) ٣٠٨/١٦.

(٣٩) يُنظر: المصدر السابق (خلق القرآن) ٧/١٠١، ١٠٢.

بل ذلك ينقض أصل المواضعة، ولذلك أجازوا في باب المواضعة الكلام، لأنه يصح ينقسم أنقسام الأغراض والفوائد، طلبوه في باب المواضعة لآتساع بابه، ولوصح في المعنى الواحد الواقع على وجه واحد، لم يكن لفزعهم إلى الكلام معنى»^(٤٠).

ومال الإمام «القرائي»^(٤١) إلى هذا المذهب كذلك، فحرّره وأوضحه، فذكر أنه لما لم يجز للمتكم أن يخرق قوانين الكلام المنقولة عن العرب على النحو نفسه الذي لا يُجوز له تغيير مفردات اللغة -: دلّ ذلك على أن المركبات موضوعة كما وضعت المفردات؛ يقول «القرائي»: «الصحيح أنها (أي العرب) وضعت المركبات، كما وضعت المفردات»^(٤٢)؛ وذلك أن «العرب لما قالت في المفردات: (إنسان) على وزن (إفْعال) بكسر (الهمزة)، من كلامنا، وبضمها وفتحها، ليس من كلامنا، فحجّروا وأطلقوا.

كذلك قالوا: (إن زيدا قائم) من كلامنا، و(قائم إن زيدا) ليس من كلامنا، و(إن قائما زيدا) ليس من كلامنا، و(في الدار رجل) من كلامنا، و(رجل في الدار) ليس من كلامنا، و(ربّ رجل) من كلامنا، و(رب زيد) ليس من كلامنا، فحجرت وأطلقت في المركبات، كما حجرت وأطلقت في المفردات، ولا نعني بالوضع إلا ذلك»^(٤٣).

(٤٠) المصدر السابق ١٠٦/٧.

(٤١) (القرائي): هو (أبو العباس، أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يلين الصنهاجيّ المصريّ، شهاب الدين)، [٦٢٦ - ٦٨٤هـ]. من أكابر الزهاد، وكان بحرا للعلوم، وعمدة أهل التحقيق والرسوخ. من مصنفاته: و[كتاب الإنقاذ في الاعتقاد]، و[الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة]، و[شرح الأربعين في أصول الدين]؛ يُنظر في ترجمته: الوافي بالوفيات ١٤٦/٦. (٤٢) نفائس الأصول في شرح المحصول ٩١٣/٢. (٤٣) المصدر السابق ٩١٤/٢. ويُنظر أيضا: ٤٤٤/١؛

ودقق «الرّضيّ» على عاداته في التحرير والتأصيل، وأجلّ الأمر بسلطان بيّن، فزاده كشفاً وأكسبه لطفاً، وردّ مذهب من ذهب إلى أن الواضع لم يضع إلا المفردات وأن المركبات إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع، وأكّد على أنّ الوضّح غير مقصور على المفردات، بل الوضّح يتناول مستويات اللغة جميعاً من المفردات وصيغها إلى الجملة وهيئاتها؛ يقول «الرّضيّ»: «إنا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع، وبيانه: أن الواضع: -

- إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية، وتلك هي التي يحتاج في معرفتها إلى «علم اللغة».

- وإما أن يضع قانوناً كلياً يعرف به الألفاظ، فهي قياسية، وذلك القانون:

إما أن يُعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بيّن: أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن (فَاعِل)، ومن باب (أَفْعَل) على وزن (مُفْعِل)، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغر، والجمع، ونحو ذلك. ويحتاج في معرفتها إلى «علم التصريف».

وإما أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بيّن - مثلاً -: أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من تركيب أجزاء الكلام، ويحتاج في معرفة بعضها إلى «التصريف»؛ كالمنسوب والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من «علم النحو»^(٤٤).

ومما يؤكد هذا المذهب ما نقله «السيوطي» عن الشيخ «أبي حيان» من أنّ كلاً من المفردات

٦٣٩/٢، ٦٩٩، ٧٥٥، ٨٧٤.

ويُنظر للقرائي أيضاً: شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢. ويُنظر كذلك: البحر المحيط في أصول الفقه ٨/٢.

(٤٤) الرضيّ على الكافية ٨/١، ٩.

اللغوية والتراكيب العربية أمور وضعية، فكما لا يجوز إحداث مفردات كذلك لا يجوز إحداث تركيب لم يسمع؛ يقول «أبوحيان» في (شرح التسهيل)^(٤٥): «العجب ممن يجيز تركيباً ما في لغة من اللغات، من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر؛ وهل (التراكيب العربية) إلا كالمفردات اللغوية؟!، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد، كذلك لا يجوز في التراكيب؛ لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل اللسان. والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة: أن علم النحو موضوعه أمور كلية، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية، وقد أشرت كما في الوضع»^(٤٦).
وقد كرّر «أبو حيان» هذا المعنى كثيراً في مصنفاته؛ فمن ذلك قوله: «اللغة ليست من

الفطر، ولا من الذوق، بل هي تراكيب وضعها أهلها»^(٤٧). وقوله: «إن لكل تركيب خصوصيات وضعية»^(٤٨)؛ وقوله: «ولا يثبت تركيب إلا بسماع عن العرب»^(٤٩)؛ وقوله: «كل تركيب شخصي ليس له أصل في لسانهم من تركيب نوعي - فهو ليس معدوداً من كلام العرب»^(٥٠).

والقول بوضع المركبات هو مذهب العلامة «سعد الدين التفتازاني»؛ حيث يقول: «الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص: - كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع؛ مثلاً: هيئة التركيب، في نحو: (زيد قائم) -: موضوعة للإخبار بالإثبات»^(٥١).

وكذلك قرّر «الداميني»^(٥٢) وضع المركبات وفق قوانين تحكمها؛ إذ يقول مرجحاً بعد عرض الخلاف في هذه القضية: «والصحيح أنها موضوعة بقانون كلي تعرف به المركبات القياسية، وذلك كما يبين مثلاً: أن المضاف مقدم على المضاف إليه،

(٤٥) لم أجد هذا النص - على كثرة الفحص - في شرح (أبي حيان) الموسوم بـ (التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل). وربما يوجد في الجزء الذي لم يطبع بعد. إلا أنني عثرت لـ (أبي حيان) على نص قريب من ذلك، وإن كان ساقه غصاً من تعليقات النحاة، ولا سيما المتأخرين منهم؛ حيث يقول:

«وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية،... فلا يُقال: لم جاء هذا التركيب في قولك: = (زيد قائم) هكذا؟ كما لا يقال: لم يقال للعين: الطرف، وللليل: الليل؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء؟.....»

ولقد أطلعت على جملة من الألسن،...، وأستفدت منها غرائب، وعلمت بأستقرائهما أن الأحكام التي أشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان «أهـ. منهج السالك في الكلام على» (ألفية ابن مالك) ٢/٤٢٠، ٤٢٢ [مجموعاً مما تفرقت في عبارة المصنف بحذف]. ويُنظر كذلك: منهج السالك ٣/١٩٣.

(٤٦) يُنظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ١/٤٥.

(٤٧) التذيل و التكميل في شرح كتاب التسهيل ٨/١٦٦ .
(٤٨) المصدر السابق ١/٢٤٥ .

(٤٩) البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم ١/١٤٢ .
ويُنظر: أرتشاف الضرب من كلام العرب ٣/١٠٨٣، ٤/١٨٩٠، ٢٠٧٥؛ ٥/٢٣٣١ .

(٥٠) التذيل و التكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/٦٧ .
ويُنظر كذلك: ٢/١٢٩، ٢١٣؛ ٣/٢٣٠، ٢٧٥، ٢٧٦؛ ٤/٥١، ٣٧٨/٨؛ ٩/١٢٢؛ ١٠/٦٥ .

(٥١) المطول شرح تلخيص المفتاح ص ٦٠٤، ٦٠٥ .
(٥٢) (الداميني): هو (محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر، بدر الدين)، [٧٦٣ - ٨٢٧هـ]. شاعر وأديب ونحوي وفقه مصري من مدينة (دمامين)، يُعَدُّ المؤرِّخون من رجال المدرسة النحوية في مصر و بلاد الشام. من مصنفاته: [نُحفة الغريب في الكلام على مُغني اللبيب]، و[معادن الجواهر]؛ يُنظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/٦٦ .

والفعل مقدم على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام»^(٥٣).

وهو ما أكدته «الصبان»^(٥٤) كذلك؛ إذ يقول: «المركبات موضوعة، وهو الصحيح، لكن وضعها نوعي»^(٥٥).

وتابع «العلامة الأمير»^(٥٦) هؤلاء العلماء، فرجح وضع المركبات بالوضع النوعي، وأشار إلى أن من الوجاهة بمكان كونها موضوعة، خاصة إذا كان الواضع غير الله؛ يقول: «التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي، فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة على ثبوت الفعل للفاعل، فالوضع للنوع الكلي لا لتركيب مخصوص. والقول بأنه مفيد بالعقل بعد معرفة مفرداته الشخصي - فمردود. ثم إثبات الوضع النوعي وجيه إن قلنا

(٥٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١/٦٥.

(٥٤) (الصبان): هو (محمد بن علي الصبان المصري)، [١٢٠٦هـ-]. من كبار العلماء الأزهر الشريف في القرن الثالث عشر الهجري، وصفه (الجبرتي) المؤرخ: (بالإمام الذي لمعت أفق الفضل بوراقه، وسقاه من مورده النмир عذبه ورائقه). من مصنفاته: [إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وفضائل أهل بيته الطاهرين]، و [منظومة الصبان في علم مصطلح الحديث]، و [حاشية على شرح السلم للملوي]؛ يُنظر في ترجمته: الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٣/٥٣٤.

(٥٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٣٠.

(٥٦) (الأمير): هو (محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي المالكي الأزهرى)، [١١٥٤ - ١٢٣٢هـ]. أنتهت إليه رئاسة العلوم في الديار المصرية في زمانه، برع في علمي المنقول والمعقول، فلم يبقى فن إلا أتقنه. من مصنفاته: [حاشية على مغني اللبيب لأبن هشام]، و [حاشية على إتحاف المرید شرح جوهرة التوحيد]؛ يُنظر في ترجمته: عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٧/٥٥٠.

الواضع غير الله؛ لأنه لا يحيط بجميع جزئيات المركب»^(٥٧).

وأكد «العلامة الأمير» ذلك في موضع آخر؛ حيث قال: «التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي، فالواضع - مثلا - وضع كل تركيب فعل للدلالة على ثبوت معنى ذلك لهذا»^(٥٨).

خامسا - الترجيح بين فرقتي المانعين من تصور وضع المركبات والمجوزين له:

أ - ملخص أعتراضات الرافضين لوضع المركبات:

من جملة أقاويل الرافضين لمبدأ وضع المركبات التي سقناها: - يمكن تلخيص أعتراضاتهم في ما يلي:

- **الأول:** أن القول بأن المركب موضوع يلزم منه الدور، لأنه - على ما يقولون - «لا يفيد مدلوله إلا عند العلم بكون ذلك اللفظ المركب موضوعا لذلك المدلول، وذلك يستدعي سبق العلم بذلك المدلول. فلو استفيد العلم بذلك المدلول من ذلك اللفظ المركب - لزم الدور»^(٥٩).

- **والثاني:** أنه بمعرفة المفردات، ثم بسماعها مضموما بعضها إلى بعض، مع حركاتها المخصوصة، تتحصل النسب المخصوصة بين المفردات في الذهن، ويتحصلها يحصل العلم بالمعاني المركبة، فعلم بذلك أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية.

قلت: هذا الأعتراض من أقوى أعتراضاتهم.

- **والثالث:** أنه لو كان للمركبات وضع مستقل، لتوقفت صحة الأستعمال على ثبوته، وثبوت الأستعمال في تلك اللغة، أو بتعبير آخر أن لو كان الكلام دالا بالوضع، لم يكن لنا أن نتكلم بكلام إلا

(٥٧) حاشية الأمير على شرح شذور الذهب ص ١١.

(٥٨) حاشية الأمير على شرح الأزهرية ص ١٥٥.

(٥٩) المحصول في علم أصول الفقه ١/٢٦٨.

بكلام سبق إليه، كما لا يستعمل في المفردات إلا ما سبق أستعماله. هذا، وقد زاد آخرون على ثلاثة الوجوه وجهين آخرين^(٦٠):-

- أحدهما: أنه يلزم من القول بوضع المركبات الدلالة على المعنى مرتين، مرة بملاحظة وضع المواد وهيئاتها، وأخرى بملاحظة وضع المركبات، مع أن الوجدان حاكم بأنه ليس إلا دلالة واحدة. - والآخر: أنه لما كانت المعاني غير متناهية كان محالاً أن يوجد وضع يحيط بها.

وعلى هذا، فرفض وضع المركبات عند القوم يستند في مجمله إلى خمسة الاعتراضات السالفة.

ب - الإجابة عن الاعتراضات:

١ - الرد على الاعتراض الأول:

أما الاعتراض الأول: الذي ينص على (أن القول بوضع المركبات يلزم منه الدور) - فقد يمكن الرد عليه بجوابين:

- أحدهما: أن المركبات موضوعة بإزاء معانيها وضعا نوعياً، والوضع النوعي لا يلاحظ فيه الموضوع له بخصوصه، بل يتصور إجمالاً، ومن ثم أمكن إفادة المركبات لمعانيها من غير دور^(٦١).

- والآخر: أن الدور مُنتَفٍ؛ وبيان ذلك: أنه لا يخفى أن الوضع لا بد وأن يسبق بالتصور وبالعلم بذلك المعنى الذي يقصد له. ثم بحصول الوضع تحدث الملازمة الذهنية بين اللفظ ومسامه عند العالم به، بيد أنه بطرؤ الغفلات على الذهن يذهب العلم بذلك المعنى، إلا أنه متى سمع ذلك اللفظ الموضوع أنتقل الذهن للمسمى وتصوره من جهة التلازم الحاصل الذي يوجبه الوضع،

(٦٠) يُنظر: الكرياسي: منهاج الأصول ١/ ٧٤.

(٦١) يُنظر: القوشجي: شرح الرسالة العضدية في علم الوضع ص ٨ (مخطوط).

فحينئذٍ يحصل العلم بالمسمى، وهذا العلم علم ثان حادث غير العلم الأول السابق على الوضع وإن كان مثله. ومن هنا يتبين إفادة الوضع للمعنى العلم به من غير دور^(٦٢).

٢ - الرد على الاعتراض الثاني:

أما الاعتراض الثاني الذي ينص على: (أن دلالة الكلام عقلية، لا وضعية)، فهو - كما أسلفنا - أقوى أعتراضات الرافضين لوضع المركبات، وأكثرها ترديداً على أسنتهم، ومع هذا فقد وسمه «العلامة الأمير» - وقد مر بك - بأنه مردود، وبأنه خلاف الصحيح^(٦٣).

ومهما يكن من شيء، يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأمور:

- أنه من قال إنا نعلم بالعقل الماهية المركبة وأجزائها؛ «قد دخل الغلط عليه من جهة أن تلك المركبات إنما حصلت في ذهنه على تلك الصورة من جهة مسميات الألفاظ، وتقرر في ذهنه من كل لفظ مسمى فيه أجزاء داخلية وما عداها خارج عنها، ولما أستكشف ذلك، أعتقد أنه بالعقل، وإنما جاءه من جهة الوضع»^(٦٤).

- أن قول من قال إن «اللفظ المركب أجزاء مادية، وجزءاً صورياً، وهو التآليف بينهما، وأن لمعناه أجزاء مادية، وجزءاً صورياً، والأجزاء المادية من اللفظ تدل على الأجزاء المادية من المعنى، والجزء الصوري منه يدل على الجزء الصوري من المعنى بالوضع»^(٦٥) - ليس كما ذهب، وتحريره

(٦٢) يُنظر: نفائس الأصول في شرح المحصول ١/ ٥٠٢.

(٦٣) يُنظر: حاشية الأمير على شرح شذور الذهب ص ١١، وحاشية الأمير على شرح الأزهرية ص ١٥٥.

(٦٤) شرح تنقيح الفصول ص ١٨.

(٦٥) المحصول في شرح الفصول (الفصول الخمسون

لابن معطي) ١/ ٣.

أن قولنا: (زيد قائم)، مثلا، يحوي جزأين: أحدهما: مادي، وهو (زيد)، و(قائم)، وليكلاً هذين اللفظين وضع شخصي ووضع نوعي. أما الوضع الشخصي فهو أن كلاً منهما وضع لمعنى، فـ (زيد) وضع لإنسان مخصوص ذوحيثية معينة، و(قائم) موضوع لذات متصفة بالقيام. وأما وضعهما النوعي، فهو وضع (هيئة زيد) الناشئة من رفعه بالابتداء، ووضع (هيئة قائم) الحاصلة من رفعه على الخبرية.

والآخر: صوري، وهو الهيئة الحاصلة من ضم أحدهما إلى الآخر، فبضم (قائم) إلى (زيد) تتحصل هيئة الجملة الأسمية، وهي الجزء الصوري للمركب، وعن طريق هذه الهيئة يحدث الأرتباط بينهما، ولولاها لكان كلٌّ منهما أجنبياً عن الآخر. ومن هنا يتحصل أن لكل المواد وضعا شخصياً ووضعاً نوعياً، وأن لمجموع المواد، وهو التركيب، وضعا نوعياً^(٦٦).

- أن القول بأنه يُكتفى في معرفة المعاني المركبة بمعرفة كَوْن كل واحد من تلك الألفاظ المفردة موضوعاً لتلك المعاني المفردة، وبمعرفة دلالة حركات هذه الألفاظ عند تواليها على السمع على النسب المخصوصة لتلك المعاني بعضها إلى بعض = هو عين المقصود بوضع الألفاظ المركبة للمعاني المركبة، ولا معنى له إلا ذلك؛ «فإننا إذا قلنا: (ضرب زيد عمراً)، فإن (الرفع) و(النصب) في هذا الكلام، على هذا النسق - : دال على أن (زيداً) فاعل بـ (ضرب)، وأن (عمراً) مفعوله. ولا نعني بالوضع إلا هذا القدر، ومن المحال أن تدل الحركات على النسب بغير وضع»^(٦٧).

- أن المركبات مختلفة باختلاف اللغات، فالمضاف إليه - مثلاً - مقدم على المضاف في بعض اللغات، ومؤخر عنه في أخرى، فلو كانت دلالة الكلام عقلية لكان فهم المعنى واحد سواء أتقدم المضاف على المضاف أم تأخر، وهوما لا نجده، فعلم أن المركبات موضوعة كذلك^(٦٨).

- أنه يلزم من قولهم هذا أن الأعجمي، الذي يجهل الأوضاع العربية، إذا عرف معاني المفردات، أن يعرف دلالة التركيب بدون أن نعرفه أياها. وهذا وهم، لأن يمتنع أن يعرف الإسناد أو ما سواه من هيئات التركيب المفيد من غير تعريف.

دليل ذلك أننا إذا عمدنا إلى ثلاثة ألفاظ؛ نحو: (غلام، خياط، عالم) - فإنه يتحصل من تأليفها ثلاثة تراكيب؛ وهي:

إضافي: وهو إما أن يضاف (غلام) إلى (الخياط) أو إلى (العالم)، وإما أن يضاف (خياط) إلى (عالم).

ووصفي: بأن نصف (الغلام) بـ (الخياط)، أو بـ (العالم).

وإسنادي: بأن نضيف (الغلام) إلى الخياط، ونجعلهما مبتدأ، ونسندهما إلى (العالم)، ونجعله خبراً عنهما.

ولا شك أن لكل تركيب من هذه التراكيب له هيئته المائزة التي تدل على معناه المخصوص. ومحال أن يعلم الأعجمي معاني تلك الهيئات ويفهم معانيها - : إلا إذا عرفناه هيئات التركيب أولاً، وإذا عرفناه إياها، فقد عرفناه الوضع^(٦٩).

- أنه «كما أن إطلاق أسماء الأجناس على

(٦٨) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٨/٢. و يُنظر

أيضاً: المزهرة ٤٦/١.

(٦٩) يُنظر: الجرجاني: الإشارات والتنبهات في علم

البلاغة ص ١٩.

(٦٦) يُنظر: محمد جعفر الجزائري: منتهى الدراية في توضيح الكفاية ٩٠/١.

(٦٧) نفائس الأصول في شرح المحصول ٥٠٣/١.

الجزئيات المندرجة، لم يخرج عن وضع الواضع، ولا يستند إلى العقل، ويقال: إن إطلاق (رجل) مثلا: على (زيد، وعمر) بالوضع لا بالعقل: - كذلك يقال: إن إطلاق الهيئة الإسنادية على إسناد (ضرب) إلى (زيد) - بالوضع لا بالعقل، كيف؟! ولو كان بالعقل، لجاز أن يستفاد معنى الإسناد من هيئة التركيب الإضافي والوصفي، وبالعكس، ولكنه ليس، فليس»^(٧٠).

- أنه لو اكتفي في تحصيل المعاني المركبة العلم بأوضاع مفرداتها، وجب أن لا تختلف إفادة المركبات عند اتفاقها في الألفاظ المفردة ومعانيها، والواقع يقطع بخلافه، لأن نعلم يقينا أن قولنا: (ضرب موسى عيسى) بخلاف قولنا: (ضرب عيسى موسى)، على الرغم من اتفاق القولين في ألفاظهما وفي معاني ألفاظهما المفردة.

ومن ثم قد بان بهذا الكشف بطلان قولهم: (إن دلالة الكلام عقلية)، وظهر أن هيئة التركيب موضوعية غير راجعة للأستعمال، وأنها لا يكتفي في تحصيل المعاني المركبة بتحصيل العلم بأوضاع مفرداتها.

٣ - الرد على الاعتراض الثالث:

وأما الاعتراض الثالث الذي يُنصّ فيه على أن لو كانت المركبات موضوعية، لم يجز لنا أن نتكلم إلا بكلام سبق إليه - فليس الأمر كذلك، وكأن أصحاب هذا الاعتراض لم يفرقوا بين (معنى الكلام) و(الانتظامات التركيبية) التي يقتضيها النحوي لغة من اللغات، ذلك أن الموضوع من المركبات هوتلك الهيئات والصيغ المجردة، التي تعد أصول التراكيب على غرار أصول أوازن الألفاظ وأبنيتها.

فالمقصود بوضع المركبات هنا هو الوضع النوعي، وليس التركيب المخصوص الذي يختاره المتكلم من الأساليب، تبعا للأغراض والمناسبات محمولا على هذه الصيغ، كلا، فما يختاره المتكلم فرع على أصول هذه التراكيب، وهو حرّ فيما يختاره منها؛ وذلك أن «التراكيب بوضعها تقيّد الإسناد بين المُسنَدَيْن بشروط وأحكام هي جَلّ قوانين العرابية. وأحوال هذه التراكيب من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وإضمار وإظهار، وتقييد وإطلاق، وغيرها - يفيد الأحكام المكتنفة من خارج بالإسناد وبالمتخاطبين حال التخاطب، بشروط وأحكام»^(٧١).

ومن هنا ما كانت «الفصاحة..... عبارة عن مزية بالمتكلم دون واضح اللغة»^(٧٢)، وهذا الميزة - بلا ريب - هي (توخي معاني النحو)؛ على ما قرره «عبد القاهر»؛ حيث يقول: «لم يجز، إذا عد الوجه التي تظهر بها المزية، أن يعد فيها الإعراب؛ وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هومما يستنبط بالفكر، ويستعان عليه بالروية؛ فليس أحدهم، بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب، والمضاف إليه الجر، بأعلم من غيره، ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك، العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز، كقوله تعالى: (فما ربحت تجارتهم)^(٧٣).... وأشباه ذلك، مما يجعل الشيء فيه فاعلا على تأويل يدق، ومن طريق تَلطُّف، وليس يكون هذا علما بالإعراب، ولكن بالوصف

(٧١) مقدمة (أبن خلدون) ١/١١٧٢.

(٧٢) دلائل الإعجاز ص ٤٠١ (بحذف).

(٧٣) {البقرة: ١٦}.

(٧٠) المصدر السابق ص ٢٠.

الموجب للإعراب»^(٧٤).

٤ - الرد على الاعتراض الرابع:

وأما الاعتراض الرابع الذي ينص على أنه يلزم من القول بوضع المركبات الدلالة على المعنى مرتين، مرة بملاحظة وضع المواد وهيئاتها، وأخرى بملاحظة وضع المركبات -: فمردود، من قبل أن الهيئات التركيبية موضوعة بوضع زائد على مواد المفردات وهيئاتها، لإفادة معاني وخصوصيات لا تستفاد من المفردات، من نحو وضع الهيئة التركيبية للجملة - سواء أكانت اسمية أم فعلية - للنسبة التصادقية التامة؛ ومن نحو الحصر المستفاد من تقديم ما حقه التأخير، في مثل قوله تعالى: (إياك نعبد، وإياك نستعين)^(٧٥)، ومن نحو كون السابق من الأسمين فاعلا، والمسبوق مفعولا، عند عدم ظهور الإعراب على لفظهما، كما في قولك: (ضرب موسى عيسى).

وهذه الدلالات السالفة ليست بعقلية ولا بطبيعية، فلا مفر من أن تكون وضعية، وليس الدال على ذلك إلا الهيئة التركيبية، وعلى هذا، فمسألة الدلالة على المعنى مرتين لا حرج فيها، عند تعدد الوضع، أي وضع المفردات ووضع المركبات^(٧٦).

٥ - الرد على الاعتراض الخامس:

وأما الاعتراض القائل: إنه لما كانت المعاني غير متناهية، كان محالاً أن يوجد وضع يحيط بها. فالجواب عنه: أن الوضع المقصود - كما أشرنا - هو الوضع النوعي، ومن ثم يمكن أن تنعكس

(٧٤) دلائل الإعجاز ص ٣٩٥، ٣٩٦ (بحذف). ويُنظر كذلك: ص ٥٢٨، ٥٤٣، ٥٤٥.

(٧٥) {الفاحة: ٥، ٦}.

(٧٦) يُنظر: الكرياسي: منهاج الأصول ١/ ٧٤، ٧٥؛ و السيد محمد باقر الصدر: بحوث في علم الأصول ٢/ ٢٠٠.

القضية على أصحاب هذا الاعتراض، من قبل أن لما كانت المعاني غير متناهية، وكان محالاً أن يُحاط بجزئيات المركبات -: كان من الحكمة أن توضع هيئات تركيبية لا تلاحظ فيها خصوصية مادة بعينها، ويمكن أن تنحل إلى أوضاع غير متناهية تجرى في جميع المواد المناسبة، ومن ثم كان من لطيف التدبير وضع المركبات وضعاً نوعياً، فالواضع «كما وضع كل واحد من ألفاظ الأجناس لحقيقة كلية، ولم يتعرض للجزئيات المدرجة في تلك الحقيقة: - كذلك وضع كل واحد من الهيئات التركيبية الكلية لمعناها الكلي، من غير أن يتعرض لجزئيات تلك الهيئة. فكما أن إطلاق أسماء الأجناس على الجزئيات المدرجة تحتها لم يخرج عن وضع الواضع، ولا يستند إلى العقل،...، كذلك يقال: إن إطلاق الهيئة الإسنادية،...، بالوضع لا بالعقل»^(٧٧).

وقد حرّر هذا المعنى «العلامة الأمير» - وسبق أن ألمعنا لشيء منه - فذكر أن اللغة إذا كانت من وضع البشر، فإن الفطنة تلزمهم بأن يضعوا المركبات كما وضعوا المفردات، وإن كانت من وضع «الباري»، فلا ضير من أنه، لطفاً بنا، وضع المركبات جزئياً شيئاً فشيئاً، وقطعة قطعة، وصدراً بعد صدر، وعلمنا إياه حيناً بعد حين بحسب الحاجة؛ يقول «العلامة الأمير»: «التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي، فكل فعل مع فاعله، وضع للدلالة على ثبوت الفعل للفاعل. فالوضع للنوع الكلي لا لتركيب مخصوص. والقول بأنه مفيد بالعقل، بعد معرفة وضع مفرداته الشخصي: - مردود. ثم إثبات

(٧٧) الجرجاني: الإشارات والتنبهات في علم البلاغة ص ٢٠ (بحذف).

الوضع النوعي وجيه، إن قلنا: إن الواضع غير الله؛ لأنه لا يحيط بجميع جزئيات المركب. أما إن قلنا: الواضع هو الله، فلا مانع من أنه وضع جزئياً جزئياً، ثم ألهمنا معناه»^(٧٨).

سادساً - تعقيب وتحريير القول بين فرقة المانعين من وضع المركبات والمجوزين لها:

وكيف دار الأمر، وأين بلغت الغاية، فإن القول الراجح في هذا الأمر أن يقال: إن المركبات العربية موضوعة كما وضعت المفردات، إلا أن وضع المركبات كان بالنوع لا بالشخص، فالعرب «وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا...، وإحالة المعنى على اختيار المتكلم، فإن أراد القائل بوضع المركبات هذا المعنى فصحيح، وإلا فممنوع»^(٧٩).

وقد كانت نواة وضع المركبات، وإذا شئت قلت: أصل وضعها - كان الهيئة الإسنادية بصورتها، نعني الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ثم زيدت على تلك الصورتين زيادات ومكملات، فحصل بذلك سائر أنواع مركبات العربية.

سابعاً - مفهوم المثال عند النحاة العرب:

وإذ قد تبين أن جمهور النحاة العرب على أن للكلام العربي أصل وضع ونظاماً سوريا باطنياً على غرار وضع المفردات، جوهره الهيئة الإسنادية، وأن هذه الهيئة تنشعب إلى مثالين مجردين أو صورتين محفوظتين، هما أقل ما يكون منه كلام، وأنه يمكن بحسب الحاجة والأغراض توسيع هذين المثالين بزيادات وفضلات، فنحصل على صور تأليف الكلام العربي كافة - فإن

من الأمثل أن نعرض لمفهوم ذي خطر قد جاء به النحاة العرب المبدعون، ونعني بهم الخليل وسيبويه وأضرابهم، ذلك المفهوم هو «مفهوم المثال».

ومن ثم نبتدأ فنقول: إن «مفهوم المثال» تصور أصيل سبق إليه العرب، تتمثل فيه فلسفتهم اللغوية، وينبني عليه النحاة العرب كله، فهوكما يتبين من العرض السابق مفهوم غير مقصور على المفردات، بل يتناول مستوى التراكيب كذلك، يشهد لذلك ما قام به النحاة العرب من تجريدات عليا توصلوا من خلالها إلى أصل وضع الجملة على غرار أصل وضع الحرف وأصل وضع الكلمة. ومن ثم ما كان لأصل الوضع - عندهم - أنماط ثلاثة: أصل وضع حرف، وأصل وضع كلمة، وأصل وضع جملة، وإذا شئت قلت أمثلة ثلاثة: مثال الحرف، ومثال الكلمة، ومثال الجملة.

هذا، ولا نخفي أن «مفهوم المثال»، هذا الذي توصل إليه أهل العربية، يذكرنا بنظرية «المثل الفلاطونية». ونحن وإن كنا لسنا بصدد إثبات تأثر العرب بهذه النظرية أونفييه، فحقيق علينا قبل أن نبين هذا التشابه بينهما - أن نؤكد على أن التحليل الموضوعي يرجح أن نظرية اللغة عند العرب في نشأتها وأكتمالها على ما هي عليه في «كتاب سيبويه» نظرية عربية صرفة، عارية عن التأثير بالمؤثرات الأجنبية حتى بدايات القرن الثالث الهجري.

وكيف دار الأمر، فإن مفهوم المثل في كل من النظرية اللغوية العربية والنظرية الأفلاطونية^(٨٠) - كما أشرنا - يتشابهان إلى حد بعيد، حيث

(٧٨) حاشية الأمير على شرح شذور الذهب ص ١١.
(٧٩) البحر المحيط في أصول الفقه ٨/٢. ويُنظر: نفائس الأصول ٩١٣/٢.

(٨٠) يُنظر: في المثل الأفلاطونية وخصائصها: الأستاذ يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية ص ٩٠، ٩٣.

يتفقان على:

- أن المثل حقيقة مجردة مطلقة كامنة، لا يطرأ عليها تغير، وأنها غير محدودة بمكان ولا بزمان.
- وأنها الوجود الكلي الثابت للأشياء والتصورات.
- وأنها جوهر الأشياء ونموذجها الأعلى الذي تتحقق فيه كمالات النوع إلى الغاية القصوى.
- وأنها معاييرنا الدائمة، ومصدر العلم الحقيقي وموضوعه، وعلّة حكمنا على النسبي بالمطلق، وعلى الناقص بالكامل.

- وأنه بإنكارها لن نعرف إلى أي جهة يمكننا أن نوجه أفكارنا، إلى التغير المتصل، فيستحيل العلم؛ أم إلى الوجود الثابت، فيستحيل العلم أيضا.

والواقع أنه لا يتسع المقام لبيان مفصل لتلك القضية، ولذلك سنتكتفي الآن بلمحة يسيرة عن أصل وضع الجملة، وهي: أن أصل وضع الجملة مقيد بضوابط حاكمة لا يجوز الخروج عليها مطلقا، وبتعبير آخر: إن أصل وضع الجملة ينطوي على عدة أصول أخرى^(٨١): كذكر ركني الجملة: المسند والمسند إليه، فإن عدل عنه إلى الحذف، وجب تقدير المحذوف. وكالإظهار، ومتى أضمر أحد ركني الجملة، وجب تفسيره. وكالوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل. وكحفظ الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنه إلى التقديم والتأخير. وكالإفادة، وبلا إفادة فلا جملة. وعلى أية حال، فإن هذا العدول الذي قد يلجأ إليه المتكلم تبعا للأغراض والأحوال - مقيد بأمن اللبس وتحقق الفائدة، وإلا لم يجز هذا العدول بحال، ومن ثم لا يمكن الحذف إلا بدليل، ولا يمكن الإضمار إلا بتفسير، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي، ولا يمكن التقديم والتأخير إلا مع

وضوح المعنى ومتى كانت الرتبة غير واجبة الحفظ.

ذلك، وآخر ما نود اللفت إليه هنا هو أن تلك التجريدات التي قام بها النحاة على مستوى التراكيب وتوصلوا من خلالها إلى أصل وضع الكلام تؤكد على عدة أمور هي:

- أن القول بأن مستوى التراكيب هوننتيجة اجتماع المفردات قول واهن مرجوح، لا يثبت أمام النقد، لأن تأليف الكلام لا يفتقر في وجوده إلى المجاورة، بل يحتاج إلى رصف التركيب وبنية التنظيم؛ وعليه فإن القول بأن لمستوى التركيب أصل وضع على نحواً للمفردات من أصل وضع - هو القول القوي الراجح.

- أن نظرية العامل - خلافا لعدد من اللسانيين المحدثين - هي من أهم ما أبدعه النحاة العرب، لما لها من خطر بعيد وأثر كبير في تفسير الظواهر اللغوية: «وذلك لأن مفهوم العمل هوالمفهوم الدينامي الذي يبني عليه المستوى التركيبي للغة، فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة»^(٨٢).

- أن النقد الذي طالما وجه إلى النحاة العرب وإلى تجريداتهم المعيارية - بخاصة نقد غلاة الوصفين - نقد متعسف غير موضوعي، وذلك أن هؤلاء الوصفين لم يدركوا تلك المفاهيم الأصيلة التي أنتجها العرب وسبقوا إليها حق الإدراك ولم يسبروا غورها على ما ينبغي أن يكون، وهوما أكده الثائرون على المنهج البنيوي من بعد حين أعلوا «من شأن وجهة النظر العقلانية، إذ نادى «تشومسكي» بأبوالمذهب التحويلي بالأعتماد في

(٨٢) د. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ١/ ١٧٠.

(٨١) يُنظر: د. تمام حسان: الأصول ص ١٢١، ١٢٢.

التحليل على بنى عميقة غير منطوقة تستنبط منها بنيات سطحية متعددة، وقال الألتزام بالوصف دون التعميم والتجريد ألتزام بالدقة على حساب العمق. فهل في ذلك ما يرد اعتبار النحاة العرب؟!^(٨٣).

ثامنا - لمحة عن طبيعة المركبات في نظر الدرس الحديث:

هذا، ومن نافلة القول أن نشير إلى أنه قد أعيد طرح قضية وضع المركبات في الدراسات اللسانية الحديثة، وأن قسما كبيرا من هذه الدراسات ذهب إلى أن المركبات جميعها ليست بموضوعة، بل إنها للمستعمل لا غير، وذلك من نحوما نسب لـ «دي سوسير» - وهو رأس الدرس الحديث - من إخراج الجملة من موضوع الدراسة اللسانية؛ لأنها في نظره من وحدات الأستعمال، أو بتعبير آخر من لسانيات اللفظ لا من لسانيات اللغة؛ يقول «دي سوسير»: «إن الجملة هي النمط الأفضل للتركيب، غير أنها تنتمي إلى الكلام لا إلى اللسان»^(٨٤)، وهذا قد يبدومنه أن «دي سوسير» لا فرق عنده بين الوضع والاستعمال، وبتعبير آخر كأنه لا يفرق بين بنية الجملة التي تخضع للمواضعة وبين استعمال هذه البنية من بين البنى المتاحة تبعا للأغراض الذي هو أمر راجع إلى الخطاب.

إلا أنه قد يُعْتَدَر عن «دي سوسير» بأنه «قصد بالجملة معنى القول الخاص بمتكلم معين، ولم يقصد الجملة باعتبارها شكلا نظريا، فإذا صحَّ هذا التحليل، أدركت وجهة قول «دي سوسير» بإلحاق الجمل - وهو يعني بها الأقوال الخاصة - بالكلام وإخراجها من اللغة»^(٨٥).

(٨٣) د. تمام حسان: مقالات في اللغة و الأدب ١/٤٥٥.

(٨٤) محاضرات في الألسنية العامة ص ١٥٠، ١٥١.

(٨٥) د. محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في

ومهما يكن من شيء، فقد تابع البنيويون «دي سوسير» على ذلك، أو فهموا من كلامه ذلك؛ حيث عدوا - وفي مقدمتهم «هيلمسليف»^(٨٦) - التركيب من باب الحدثان والإجراء، أي: من باب الإنجاز الفردي، ورأوه خارجا عن النظام^(٨٧).

وربما في هذا - إن صح النقل عن «دي سوسير» - دلالة على عدم ألتفاته إلى هذا المبدأ الأصيل الذي سبق إليه جمهور العلماء العرب القائل بالوضع النوعي للمركبات. وأما أتباعه وحوارييه، فلا شك أنهم كانوا بمنأى عن ذلك المبدأ ولم يدركوه، وأكبر الظن أن الذي أوقعهم في ذلك - هو أعتقادهم بأن كل ما خرج عن بنية الألفاظ المفردة ونظامها راجع للمتكلم، ولذلك صارت الجملة بكونها تركيبا لوحدات اللغة صارت - بزعمهم - كلامية وليست لسانية، أي: من جنس الأفعال الفردية لا من جنس الوضعيات.

وعلى أية حال، فقد خالفهم في ذلك «تشومسكي»، وعدّه من عثراتهم؛ حيث أظهر أهتماما كبيرا بالجملة، وقرر أن للكلام بنى عميقة وقواعد موضوعة، هي المسؤولة عن تمكين المتكلم من توليد ما لا حصر له من الجمل، وعن فهمه لما لم يسمعه من الجمل من قبل.

النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص) ١/٥٥.
(٨٦) (هيلمسليف): (لويس هيلمسليف) (Louis Hjelmslev)، [١٨٩٩ - ١٩٦٥ م]. لساني دنماركي. تتلمذ في باريس على (ميهي Meillet)، ثم شارك في تأسيس (النادي اللساني بكونهاغن) عام ١٩٣١ م. وعمل على وضع نظرية بنوية شمولية للظاهرة اللغوية. من مصنفاته: [محاولات لغوية]، و[مقدمة في اللغة]، و[مقدمة في النظرية اللغوية].

(٨٧) يُنظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية

العربية (تأسيس نحو النص) ١/٢٠٦، ٢٠٨.

وقد كان الذي أوصله إلى ذلك أعماده في التحليل «على أساس ما سماه (بمفهوم الوضع) و(مفهوم الأكتشاف)، فالإنسان يخلق اللغة وهو يسميها شيئاً فشيئاً، وخلقها لها مرده أنه يتمثل بواسطة جوهره المفكر نظاماً من القواعد المنسجمة المتكاملة، وذلك النظام هو النمط التوليدي لتلك اللغة، وهو الذي يسمح بإدراك محتوى الكلام دلالياً مهما كانت جدة الصياغة التركيبية التي أفرغ فيها، فكأن لكل متكلم معرفة خفية بالنحو التوليدي للغة»^(٨٨).

وجلي أن كثيراً مما جاء به «تشومسكي» - في هذه القضية - يلتقي مع ما قرره علماء العربية من قبل، من أن للكلام بنى وصورة محفوظة يمكن من خلالها توليد ضروب الكلام كافة. وإن كان العلماء العرب كما يظهره البحث الموضوعي - وبخاصة الأولون منهم - قد تميزوا بمناهج فريدة في التحليل - لا يتسع المقام هنا لذكرها - لم يتوصل لها «تشومسكي» ولا غيره، هذا بالإضافة إلى دراستهم الرائدة للأستعمال جنباً إلى جنب مع دراسة نظام الكلام وهيئاته المجردة، تلك الدراسة التي أغفلتها نظرية «تشومسكي»، فكانت أحد نقاط الضعف البارزة فيها.

قلت: هذا جماع موقف اللسانيين الغربيين من هذه القضية، وسنتوقف عند هذا الحد مكتفين بذلك، ولعلنا سنعرض لموقفهم ببيان أوسع وبمزيد في مكان هوبها أليق.

خاتمة ونتائج :

إلى هنا ، فهذا جمهور الخبر عن القضية، ومتى

تمت هذه المعرفة ، وأستحكمت هذه البصيرة ، فإنه قد تبين من خلال العرض السابق ما يلي:
- أن نظرية المواضعة هي النظرية الأشد تماسكاً، والأكثر علمية، بين النظريات التي حاولت تفسير نشوء اللغة. وأن هذه النظرية لا تقصر على وضع المفردات - كما هو شائع - بل تتجاوز ذلك إلى تقرير وضع المركبات بالوضع النوعي أيضاً.
- أن جمهور علماء العربية و غالب أهل النظر من علماء الإسلام يذهبون إلى: أن النظرية اللغوية العربية نظام تواضعي شامل لمختلف مستويات التركيب، من أدناها، وهو الكلمة، إلى أقصاها، أي: مستويات التركيب المتمثلة في الأبنية والهيئات المجردة للكلام.

- أن «مفهوم المثال» مفهوم أصيل سبق إليه العرب ، تتمثل فيه فلسفتهم اللغوية، وينبني عليه النحو العربي كله.

- أن علماء الإسلام بنظرتهم تلك، وبإخضاعهم التركيب لقوانين التواضع وأحكامه-: قد مثلوا دستوراً عظيماً يلتقي مع إحدى الأفكار الجوهرية والأساسية التي أستقرت بأخرة في علم اللسان الحديث ، ألا وهي مفهوم الصورة التجريدية لتركيب الجملة ، أو بتعبير آخر: محددات بنيتها الأساسية .

- أن أمتداد المشاغل اللغوية إلى البلاغيين والأصوليين والمتكلمين والمنطقيين، قد أمدّ منهج الدرس اللغوي عند العرب بروافد ثرة زادت من تعقله للظواهر اللسانية ، مما جعلتهم يقدمون نظرية شمولية للغة العرب ، وهو ما يؤكد على ضرورة التكامل بين هذه العلوم في بحوثنا المعاصرة من غير إذابة أو إضاعة للأختصاص.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والمصورات:

(٨٨) د. عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات ص ١٩٦.

القوشجي علي بن محمد السمرقندي، علاء الدين ٨٧٩هـ
شرح الرسالة الوضعية العضدية، مخطوط بجامعة الملك
سعود بالمملكة العربية السعودية، برقم ٦ / ١٢٨٥.

ثانياً: المطبوعات بالعربية:

الإستربادي محمد بن الحسن، رضي الدين ٦٨٦هـ —
- شرح الرضي على الكافية، مطبوعات عمادة البحث
العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية
السعودية: المجلد الأول بتحقيق: (د. حسن بن محمد
بن إبراهيم الحفظي)، دار هجر للطباعة والنشر، الجيزة،
مصر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م؛ المجلد الثاني
بتحقيق: (د. يحيى بشير مصري)، مطابع جامعة الإمام
محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
الأمير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المالكي
الأزهري ١٢٣٢هـ .

- حاشية على شرح شذور الذهب، مصطفى البابي الحلبي،
القاهرة، مصر، بدون طبعة ١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م.
إبن إياز أبو محمد، الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله،
جمال الدين ٦٨١هـ .

- المحصول في شرح الفصول (الفصول الخمسين لابن
معطي)، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار،
الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

التفتازاني أبوسعيد، مسعود بن عمر بن محمد، سعد الملة
والدين ٧٩١ أو ٧٩٢هـ

- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد
الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة
الثالثة ٢٠١٣م.

تمام حسان (الدكتور) ٢٠١١م

- الأصول (دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند
العرب)، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة ١٤٣٥هـ —
= ٢٠٠٩م (بدون طبعة).

- مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب للطباعة والنشر

والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
التهانوي محمد بن علي بن محمد الفاروقي ١١٩١هـ
- كشاف أصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي
دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله
الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان
ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

الجبرتي عبد الرحمن بن حسن، برهان الدين ١٨٢٥م
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد العزيز
جمال الدين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،
مصر، الطبعة الثانية ٢٠١٢م.

الجرجاني السيد الشريف علي بن محمد بن علي ٨١٦هـ
- التعريفات، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي،
دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ =
٢٠١٢م.

- حاشية على شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، منشورات
المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى
١٣٦٦هـ.

الجرجاني أبوبكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد
٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ

- دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود شاكر، مطبعة
المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة
١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

الجرجاني محمد بن علي بن محمد ٧٢١هـ

- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، مكتبة الآداب،
القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

الجزائري السيد محمد جعفر المروّج ١٤١٩هـ

- منتهى الدراية في توضيح الكافية، إعداد: محمد علي
الموسوي، دار فقاهاة، مطبعة روح الأمين، قم، إيران،
الطبعة الثانية ١٤٣١هـ.

إبن جماعة أبوعبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله
الكناني، بدر الدين ٧٣٣هـ

- حاشية على شرح (الجاربردي) لشافية (أبن الحاجب)،

- عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- إبن جنيّ أبو الفتح، عثمان بن جني ٣٩٢هـ —
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ = ١٩٨٦م.
- الحاج صالح (الدكتور) عبد الرحمن ٢٠١٧م
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.
- أبوحيان أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، أثر الدين ٧٤٥هـ
- ارتشاف الضرب، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- البحر المحيط، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، ومركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ = ٢٠١٣م.
- خالد الأزهرّي أبو الوليد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، زين الدين ٩٠٥هـ .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- إبن خلدون أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، ولي الدين ٨٠٨هـ .
- مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. علي عبد الواحد وإفي،
- الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٦م (بدون طبعة).
- الخوارزمي صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد ٦١٧هـ
- شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- الدماميني محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، بدر الدين ٧٦٣هـ
- تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م (بدون بيانات دار نشر، وبدون طبعة).
- دي سوسير فيردينان (١٩١٣م)
- محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- الرازي محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، فخر الدين ٦٠٦هـ - ٢٦٦ - الحصول في علم أصول الفقه، تحقيق ودراسة: د. طه جابر فياض العلواني، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- مفاتيح الغيب، المشهور بـ (التفسير الكبير)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: د. نصر الله حاجي مفتي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- رمزي بعلبكي (الدكتور)
- معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- الزركشي أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين ٧٩٤هـ .
- البحر المحيط في أصول الفقه، عناية وتحقيق: مكتبة السنة للبحث العلمي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ

- = ٢٠١٤ م. السخاوي أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين ٩٠٢ هـ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م. سيبويه أبوبشر، عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠ هـ - الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م. ابن سينا أبوعلي، الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي، الشيخ الرئيس ٤٢٧ هـ - الشفاء، نشر وزارة المعارف العمومية، المطبعة الأميرية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م؛ (القسم الأول من المنطق: المدخل، تحقيق: الأب قنواتي، وفؤاد الأهواني. السبوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين ٩١١ هـ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ = ١٩٧٩ م. - المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: أحمد جاد المولى، وأ. محمد أبو الفضل إبراهيم، وأ. علي محمد الجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ٢٠١٤ م. الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي ٧٩٠ هـ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية (شرح ألفية ابن مالك)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م؛ والمجلد الأول (بتحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين)؛ والمجلد الرابع (بتحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، ود. عبد المجيد قطامش)؛ والمجلد السابع (تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي)؛ والمجلد التاسع (بتحقيق: د. محمد إبراهيم البناء). الشاوش (الدكتور) محمد
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م. الصبان محمد بن علي الصبان المصري ١٢٠٦ هـ. - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، لبنان، بدون طبعة ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م. الصدر (السيد) محمد باقر ١٩٨٠ م - بحوث في علم الأصول، الدار الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م. الصفدي خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي، صلاح الدين ٧٦٤ هـ - السوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م. عباس حسن (الأستاذ) ١٩٧٩ م - اللغة والنحويين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٦ م. عبد الجبار أبو الحسن، عبد الجبار الهمداني الأسترابادي ٤١٥ هـ. - المغني في أبواب التوحيد والعدل، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، وإشراف: د. طه حسين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٥ م؛ والجزء السابع (خلق القرآن)، تحقيق: أ. إبراهيم الإبياري؛ الجزء السادس عشر (إعجاز القرآن)، تحقيق: أمين الخولي. الفارابي أبونصر، محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان ٣٣٩ هـ. - الحروف، تحقيق: د. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩٠ م. فريد الأنصاري (الدكتور) ٢٠٠٩ م ٤٤ - أبجديات البحث في العلوم الشرعية (محاولة في التأصيل المنهجي)، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م.

والاجتماعية بالمجمع، الهيئة العامة لشؤون المطابع
الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
المسدي (الدكتور) عبد السلام
- مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديدة،
بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (المغرب)
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، الدار البيضاء،
المغرب، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
إبن يعيش أبوالبقاء، يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين
٦٤٣هـ .
- شرح المفصل، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، مكتبة
دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.
يوسف كرم (الأستاذ)
- تاريخ الفلسفة اليونانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
سلسلة مكتبة الأسرة، بدون طبعة ٢٠١٨م.

ثالثا - رسائل جامعية (بالعربية)

عاطف علي عبد القادر (الدكتور)

١- تحقيق (حاشية الأمير على شرح الأزهرية)، ودراسة
لها. رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم اللغة العربية وآدابها
بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي، مصر ١٤٢٧هـ
= ٢٠٠٦م. بإشراف: د. محمد أحمد محمود، ود. ياسين
أحمد عيسى، ود. ليلة يوسف حميد.

رابعا - دوريات (بالعربية)

مجلة مجمع اللغة العربية

بالقاهرة العدد الأول: رجب ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م.
- (الغرض من قرارات المجمع، والاحتجاج لها) - للشيخ:
أحمد الإسكندري، من ص ١٧٧ إلى ص ٢٦٩.

الفيروز آبادي أبوطاهر، محمد بن يعقوب بن محمد بن
إبراهيم، مجيد الدين ٨١٧ هـ .

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد
المصري، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى
١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

القرافي أبوالبعباس، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن،
شهاب الدين ٦٨٤ هـ .

- شرح تنقيح الفصول في أختصار المحصول، بأعتناء
مركز البحوث والدارسات، دار الفكر للطباعة والنشر،
دمشق، سوريا، بدون طبعة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

- نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: د. عادل
أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض، مكتبة نزار
مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ =
١٩٩٥م.

الكرباسي محمد بن إبراهيم بن علي

- منهج الأصول (وهومن إفادات المحقق العلامة الشيخ
ضياء الدين العراقي)، دار البلاغة، بيروت، لبنان، الطبعة
الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

الكفوي أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني ١٠٩٤هـ
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)،
تحقيق: د. عدنان، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية
١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

كمال بشر (الدكتور) ٢٠١٥م

- التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب،
القاهرة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م (بدون طبعة).

- دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر
والتوزيع، القاهرة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م (بدون طبعة).

مجمع اللغة العربية (بالقاهرة)

- المعجم الفلسفي، إخراج: لجنة العلوم الفلسفية